



أثر الأخطار على الملاءة المالية لشركات التأمين

- دراسة حالة الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي بالقلبية -

The impact of risks on the solvency of insurance companies
- case study of the regional fund for agricultural cooperation in Kolea -

طارق وهابي¹

¹ المدرسة العليا للتجارة، مخبر الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، (الجزائر)، t_ouahabi@esc-alger.dz

تاريخ الاستلام : 2022/11/19 ؛ تاريخ المراجعة : 2022/12/03 ؛ تاريخ القبول : 2022/12/06

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان أثر الأخطار على الملاءة المالية لشركات التأمين، حيث تعتبر شركات التأمين كغيرها من الشركات من أهم المؤسسات الاقتصادية في الجزائر ولها دور فعال في التوازن الاقتصادي العام، كما أنها تسعى كغيرها من الشركات إلى تحقيق الأرباح عن طريق الخدمات المقدمة للزبائن بطريقة فعالة من أجل ضمان الحصة السوقية ولما لا الزيادة والمنافسة أكثر. من أجل تحقيق الأهداف المسطرة من الإدارة وجب عليها الحفاظ على ملاءتها المالية التي تعتبر أهم شيء تعتمد عليه بحكم تعرضها للعديد من المخاطر المالية التي قد تهدد ملاءتها المالية والتي قد تؤدي بها إلى الإفلاس. ومن بين أهم المخاطر التي سيتم التطرق لها في هذا البحث مخاطر الاكتتاب والاستثمار التي لها تأثير مباشر على الملاءة المالية التي تستوجب على الإدارة فهمها جيدا والاهتمام بإدارتها والبحث عن الطرق الفعالة من أجل التنبؤ بها مستقبلا ومعالجتها من خلال الفرص المتاحة والتحديات التي يمكن التعرض لها.

تم الاعتماد في هذا البحث على مختلف المتغيرات المالية للشركة محل الدراسة للفترة الممتدة من 2015 - 2020 وذلك من خلال اختبار نموذج الانحدار التجميعي، حيث تم التوصل إلى مجموعة من النتائج التي كان من بين أهمها أن حجم الأخطار التأمينية تؤثر سلبا على الملاءة المالية وكذا خطر السيولة التي يجب أن تكون موافقة للمعايير المحددة دون زيادة أو نقصان، أما فيما يخص الأقساط المكتتبة فمن الممكن أن تكون سببا في ضعف الملاءة المالية لشركات التأمين. وبالتالي وجب على إدارة الشركة احترام المعايير الدولية ومواكبة ظروف سوق التأمين.

الكلمات المفتاحية: التأمين، الملاءة المالية، الأخطار، شركات التأمين.

تصنيف JEL: G22, G29

Abstract:

This study aims to demonstrate the impact of risks on insurance companies' solvency. Insurance companies, like other companies, are among Algeria's most important economic institutions and are instrumental in the overall economic balance. Like other companies, they seek profits through services provided to customers in an effective manner in order to ensure market share and not increase and compete more. In order to achieve the governing objectives, the Department must maintain its solvency, which is the most important thing to rely on because of its exposure to many financial risks that may threaten its solvency and lead to bankruptcy. One of the most important risks to be addressed in this research is underwriting and investment risks that have a direct impact on the solvency that requires management to understand well, pay attention to its management, and seek effective ways to predict and address them in the future through opportunities and threats that can be exposed.

This research was based on the various financial variables of the company studied for the period from 2015 to 2020 by testing the aggregate regression model insured persons ", where a set of results was reached, the most important of which was that the scale of insurance risks adversely affected solvency as well as liquidity risk, which must be in accordance with the established criteria without increasing or decreasing; With respect to written premiums, it can be a cause of weak insurance companies' solvency. Thus, the company's management must respect international standards and keep pace with insurance market conditions.

Keywords: insurance, solvency, risks, insurance companies.

JEL Classification: G22, G29



مقدمة:

تعد نظرية الوكالة انطلاقة لظهور مصطلح حوكمة الشركات باعتبار أن لها صلة مباشرة بين حوكمة الشركات وسياسة توزيع الأرباح، حيث تقوم حوكمة الشركات على تحقيق التوازن بين مصالح حملة الأسهم والمديرين، وبالتالي وجود حوكمة فعالة في الشركات يؤدي حتما إلى التقليل من التضارب في المصالح، إضافة إلى مشكل آخر قد يحدث داخل الشركة وهو مشكل تباين المعلومات بين المساهمين باعتبار أن المسير المساهم يملك معلومات أكثر عن وضعية الشركة وحالتها عكس المساهم الخارجي الذي يعتبر مساهم فقط، وهنا يبرز الدور الفعال لحوكمة الشركات من خلال مبدأ الشفافية والإفصاح الذي يعمل على توفير المعلومة لكل الأطراف ذات المصلحة.

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان أثر الأخطار على الملاءة المالية لشركات التأمين من خلال معرفة ما هي أهم الأخطار التي يمكن أن تتعرض لها وما هي الإجراءات الواجب اتخاذها من أجل تفاديها من أجل الحفاظ على الملاءة المالية.

إشكالية الدراسة:

من خلال ما سبق يمكن طرح الاشكالية التالية: كيف يمكن لشركات التأمين الجزائرية الحفاظ على ملاءتها المالية في ظل وجود أخطار تهددها بالإفلاس؟

الأسئلة الفرعية:

من أجل الإجابة على الاشكالية السابقة الذكر يمكن طرح مجموعة من الأسئلة الفرعية كالاتي:

- كيف يمكن لحجم الأخطار التأمينية التأثير على هامش الملاءة المالية؟

- كيف يمكن لشركة التأمين الحفاظ على ملاءتها المالية؟

- هل يمكن للأقساط المكتتبه التأثير على هامش الملاءة المالية لشركات التأمين؟

فرضيات الدراسة:

وكإجابة أولية على الأسئلة الفرعية يمكن صياغة مجموعة من الفرضيات كالاتي:

- تأثر الأخطار التأمينية سلبيا على الملاءة المالية لشركات التأمين حيث أن كل زيادة في الأخطار يتبعه انخفاض في هامش الملاءة المالية.

- تعمل شركات التأمين على الحفاظ على ملاءتها المالية من خلال الاستدانة.

- ارتفاع الأقساط المكتتبه يعمل على رفع هامش الملاءة المالية.

أهمية وأهداف الدراسة:

تمثل أهمية هذا البحث في كونه يتناول واحدة من أهم الأهداف التي تسعى إليها شركات التأمين وهي الملاءة المالية باعتبار هذه الشركات معرضة لمجموعة من المخاطر الناتجة عن مختلف النشاطات التي تقوم بها الشركة والتي قد تعرقل استمرارية الشركة وتفادي الإفلاس الذي قد يؤثر سلبا على النشاط الاقتصادي، كما أن هدف هذه الدراسة يتمثل في محاولة تحديد أهم المخاطر التي يمكن أن تتعرض لها شركات التأمين والتي تؤثر على ملاءتها المالية، والمتعلقة بالصناعة التأمينية والاقتصاد الكلي.

منهجية الدراسة:

من أجل إعداد هذه الدراسة والاجابة على الاشكالية المطروحة سابقا تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي في الجانب النظري أما في الجانب التطبيقي فتم الاعتماد على منهج دراسة الحالة على شركة التأمين المتمثلة في الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي من خلال نموذج الانحدار التجميعي اعتمادا على البرنامج الإحصائي Eviews9.

أولا: الجانب النظري

1. مفاهيم عامة حول التأمين:

وجود أخطار مختلفة ومتعددة تخص الأفراد وكذا ممتلكاتهم والتي لا يمكن تحديدها ولا معرفتها إلا بعد حدوثها ما أدى إلى التحوط منها ومحاوله إيجاد وسيلة للحماية منها، وهذا ما أدى إلى ظهور بما يعرف بالتأمين الذي يعد وسيلة للحماية وتوفير الأمان والراحة.

1.1. تعريف التأمين:

يمكن تقديم مجموعة من التعاريف التي تخص التأمين من عدة جوانب كالتالي:

1.1.2.1. التأمين لغة: يعني الاطمئنان وزوال الخوف¹

1.2.2.1. التأمين إصطلاحا:

عرفت لجنة مصطلحات التأمين بمؤسسة الخطر والتأمين الأمريكية، التأمين بأنه تجميع للخسائر (الأخطار) المحتملة التي يتعرض لها المؤمن لهم عن طريق تحويل هذه الأخطار إلى المؤمنين (شركات التأمين) والذين يوافقون على تعويض المؤمن لهم عن هذه الخسائر، أو من خلال تقديم خدمات لها علاقة بالأخطار أو توفير مزايا مالية أخرى في حالة وقوعها.²

ويمكن تعريف التأمين على أنه عبارة عن وثيقة يمكنها تغطية أخطار محددة والتي تتطلب توفر مجموعة من الشروط القانونية والفنية والتي يتم إصدارها من طرف الهيئة المستخدمة (شركة التأمين).³

أما التأمين قانونا فهو عقد يلزم المؤمن بأن يدفع مبلغ من المال (مبلغ التأمين) للمؤمن له (المستفيد) حيث يتم ذلك بعد حدوث خسائر (تحقق الأخطار) المذكورة في العقد مقابل مبلغ وهو قسط التأمين.⁴

ويعرف التأمين من الناحية الاقتصادية على أنه أداة لتقليل الخطر الذي يتعرض له الأفراد في ممتلكاتهم، وذلك من خلال تجميع كل الوحدات التي تتعرض لنفس الخطر وذلك بغية جعل الخسائر الفردية قابلة للتوقع بصفة جماعية ومنه يمكن لكل مشترك بالمساهمة بنصيب محدد.⁵

2.1. وظائف التأمين:

للتأمين مجموعة من الوظائف يمكن ذكر أهمها كالموالي:

1.1.2.1. وظيفة الاكتتاب:

تعتبر عملية الاكتتاب من بين أهم الوظائف التي تقوم بها شركات التأمين والتي تقوم من خلالها باختيار وتصنيف كل الطلبات التي تتحصل عليها من أجل التأمين وذلك وفق ما يتناسب مع الأهداف المسطرة، ويختلف الاكتتاب حسب السياسة الموضوعية من طرف الشركة، فيمكن أن نجد اكتتاب لعدد كبير مقابل ربح قليل والعكس صحيح، وهنا وجب على الشركة التقدير الجيد للمخاطر المتوقعة من خلال جمع قدر كافي من المعلومات والذي يساعدها على حسن الاختيار، أي العمل على توفير المعلومات ذات جودة وبأقل تكلفة.⁶

كما يمكن اعتبار أن سياسة الاكتتاب ما هي إلا كيفية اختيار الوثائق عن طريق قبول جميع الوثائق التي تتوقع أنها مربحة وترفض تلك التي ينتج عنها خسائر.⁷

2.2.1. الوظيفة التسويقية:

إن العملية التسوية للخدمات التأمينية من خلال تقديم تشكيلات مختلفة ومتنوعة وجذابة لوثائق التأمين والتي تسهل من الوصول إلى الزبائن بأقل تكلفة ممكنة، وبما أن مسعى أي شركة بغض النظر عن طبيعة نشاطها هو تحقيق أقصى ربح فشركات التأمين التي تعمل على تدريب الوكلاء والاشراف عليهم ستقلص بالطبع من تكاليفها التي تساعد في جلب زبائنها وبالتالي تحقيق أرباح أكثر أي الحفاظ على الحصة السوقية.⁸

3.2.1. وظيفة الاستثمار

وجب على شركات التأمين القيام بالاستثمار من أجل توفير السيولة وتحقيق الملاءة دون الاعتماد على الأقساط المحصلة من الاكتتاب لأن هناك خطر عدم التغطية في حالة حدوث خسائر كبيرة وبالتالي هنا يبرز دور عائدات هذه الاستثمارات في مواصلة الشركة لنشاطاتها بالإضافة أن هذه الاستثمارات ستقدم عوائد للأطراف ذات المصلحة داخل الشركة. ولتحقيق ذلك وجب الابتعاد عن المخاطرة في هذه الاستثمارات وكذا مراعاة نوع الاستثمارات التي تتناسب مع التزامات الشركة والعمل على تنويع المحفظة الاستثمارية لتوزيع الخطر.⁹

2. الملاءة المالية لشركات التأمين:

1.2. تعريف الملاءة:

يمكن تعريف الملاءة المالية بصفة عامة على أنها القدرة على الوفاء أو سداد الالتزامات، أما في مجال التأمينات فهي تعبر عن قدرة الشركة على ضمان بشكل دائم لمواردها الخاصة من أجل دفع ما عليها من التزامات الخاصة بعملية التأمين، أو بتعبير آخر فهي تعني امتلاك الشركة موجودات تكفيها للوفاء بجميع التزاماتها.¹⁰

وتعني أيضا قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها المالية عند المطالبة بها ومدى استعدادها على تسوية كل المستحقات في الوقت المناسب دون أن يؤثر فيها ذلك أو يؤدي إلى إفلاسها، أي القدرة على دفع كل الالتزامات اتجاء عمليات التأمين، وبالتالي ما هي إلا قدرة إيرادات شركات التأمين المختلفة من أقساط الاكتتاب وعوائد الاستثمار على تغطية كل التكاليف.¹¹

2.2. أهمية الملاءة في صناعة التأمين:

للملاءة دور هام وفعال في شركات التأمين لاعتبارها مؤشر هام من خلال معرفة الوضعية المالية للشركة، وبالتالي فهي تضمن بقاء واستمرارية الشركة، وللملاءة أهمية كبيرة لعدة أطراف ذات المصلحة في الشركة والتي يتم ذكرها كما يلي:¹²

- بالنسبة للمؤمن لهم الذين يهمهم قدرة الشركة على الوفاء من خلال وثيقة التأمين.
- المستثمرين الذين يهمهم احتفاظ الأسهم بقيمتها أو تحقيق الزيادة في القيمة وكذا توزيع أرباح مناسبة.
- الموظفين الذي يتلقون أجورهم من الشركة يهمهم الاستمرار في النشاط وبالتالي ضمان الاستمرار في العمل.
- سمعة الشركة من خلال مركزها المالي.
- هيئات الاشراف والرقابة التي من بين مهامها التنبؤ بإفلاس الشركات المتواجدة في السوق.

3.2. المخاطر المؤثرة في الملاءة المالية لشركات التأمين:

للملاءة المالية مجموعة من المخاطر التي يمكن التأثير فيها والتي يتم ذكر أهمها كما يلي:

1.3.2. مخاطر الاستثمار:

تعتبر الاستثمارات من بين أهم الموارد التي تولد الأموال للشركة لاعتبارها نشاط مهم تقوم به الشركة وبالتالي وجب على الشركة الاختيار الجيد للمشاريع الاستثمارية التي تعود عليها بالأرباح من أجل توفير الأموال والحفاظ على الملاءة المالية أي القدرة على الوفاء اتجاه الالتزامات اتجاه كل الأطراف ذات العلاقة داخل الشركة. كما أن المخاطرة تعد عنصر من العناصر المهمة التي يتوقف عليها اتخاذ قرار الاستثمار داخل الشركة لوجود العلاقة الوثيقة التي تربط العائد بالمخاطرة. وهنا تكمن مخاطر الاستثمار في احتمال عدم تحقيق عوائد أو تحقيق خسائر التي تؤثر على الشركة ككل وخاصة ملاءتها المالية.¹³

2.3.2. مخاطر الاكتتاب:

يتمثل خطر الاكتتاب في زيادة متوسط قيمة المطالبات الفعلية للتعويضات المقدمة من قبل المؤمن لهم عن القيمة المتوقعة للتعويضات عند اصدار وثائق التأمين، ومن أجل تجنب هذا الخطر يجب على المكتتب التحوط الجيد من الانتقاء العكسي والذي يقوم بممارسته المؤمن لهم ذوي فرصة خسارة أعلى من متوسط الباحثين عن التأمين عند الأسعار المعيارية، والتي تؤدي إلى مستويات خسارة أعلى من المتوقع، يمكن التحكم في هذا الخطر عن طريق الاكتتاب الحذر عن طريق تصنيف طالبي التأمين إلى فئتين، الفئة التي تحقق معايير الاكتتاب يتم قبول التأمين لهم بالأسعار المتعارف عليها، أما خلاف ذلك يتم رفض اجراء التأمين لهم أو فرض قسط إضافي.

ثانيا: الجانب التطبيقي

من أجل الوصول إلى أهداف البحث ومحاولة معرفة المتغيرات المستقلة والمتغيرات التابعة والاعتماد على برنامج Eviews 9 لقد تمت الدراسة على مختلف القوائم المالية الخاصة بالشركة محل الدراسة، والمتمثلة أساسا في الحسابات الاجتماعية والتي منها الميزانية وجدول حسابات النتائج للفترة الممتدة ما بين 2015-2020، والتي تم تلخيصها في الجدول الموالي:

الجدول رقم:01: بيانات الدراسة

السنوات	هامش الملاءة المالية	التغير في الإكتتاب	نسبة أخطار السيولة	حجم الأخطار التأمينية
2015	1,87420096	1,02684	71,6977365	1,02
2016	1,88744949	0,12246912	71,5942003	158,885367
2017	2,89923324	0,082393	71,5965927	167,410675
2018	1,3676601	1,073	75,5948681	137,693365
2019	4,64906034	-4,716	82,5972063	193,935367
2020	12,9450447	-13,352	85,1020018	123,211584

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي

1. متغيرات الدراسة:

من أجل محاولة الوصول إلى الهدف من هذا البحث يمكن تحديد مجموعة من المتغيرات المستقلة وكذا المتغير التابع كما يلي:

1.1. المتغير التابع:

بما أن الدراسة تناولت تأثير الأخطار على الملاءة المالية وبالتالي فإن المتغير التابع هو مؤشر هامش الملاءة الذي يعتبر من أحد قواعد الملاءة المالية لشركة التأمين يقيس مقدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه زبائنها وكذا استمراريتها في السوق، ويتم حساب هامش الملاءة من خلال العلاقة التالية:

$$\text{هامش الملاءة} = \frac{\text{رأس المال الاجتماعي} + \text{الاحتياطات} + \text{المؤونات التقنية}}{\text{الديون التقنية}}$$

2.1. المتغيرات المستقلة:

سيتم تناول في هذا البحث ثلاث متغيرات مستقلة يتم ذكرها كالموالي:

1.2.1. نسبة السيولة:

تنشأ مخاطر السيولة في حالة حدوث فائض أو عجز في السيولة، حيث تصبح الشركة غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها، وتتراكم المشاكل وينشأ الخطر عند تجاوز المطالبات السيولة المتاحة أو عدم سداد العملاء لالتزاماتهم اتجاه الشركة.، وارتفاع التكاليف مقارنة بالأقساط المكتتبة إلى غير ذلك، ومنه فإن نسبة السيولة تعبر عن قدرة شركة التأمين على الاستجابة للمطالب المالية وكذا تسوية الالتزامات في حالة التصفية، ويعبر عن هذه النسبة بقسمة الخصوم على الأصول المتداولة.¹⁴

2.2.1. نسبة التغير في الإكتتاب:

تعبر هذه النسبة عن التغير في حجم الأقساط الصافية لسنة معينة مقارنة بالسنة التي قبلها، وتكون هذه النسبة مقبولة بين 33% و-33%، والزيادة في حجم الأقساط المكتتبة يلزم زيادة في رأس المال وكذا الاحتياطات.¹⁵

3.2.1. نسبة حجم الأخطار التأمينية:

تبرز هذه النسبة مدى قدرة شركة التأمين على مواجهة التغيرات الطارئة على نتائج الأخطار التي تتم تغطيتها بالمحفظة، وتعكس هذه النسبة حجم صافي الأقساط المكتتبة وكذا رأس المال سواء فائض أو إجمالي حقوق المساهمين، تكون الخطورة على رأس المال كلما كانت هذه النسبة مرتفعة، وتحسب هذه النسبة من خلال قسمة صافي الأقساط المكتتبة على الفائض.¹⁶

2. المعلومات المستخدمة في الدراسة:

جدول رقم: 02: جدول يوضح المعلومات المستعملة

السنوات	2015	2016	2017	2018	2019	2020
صافي الأقساط	103698541	116398410	125987238	126475316	120510997	104420260
الفائض	66354185,6	73259364,2	75256394,3	91852876,1	62139772,8	84748735,7
الخصوم الجارية	341269840	350562984	352658915	364249514	430691138	442073587
الأصول الجارية	475984120	489652769	492563824	481844236	521435478	519463207
راس المال الاجتماعي	3189000	3225000	3325000	3346000	3578000	3898000

30799362,8	8860031,44	608918,91	596482,62	575562,32	562132,6	المؤونات التقنية
268035867	267538611	289174108	135259301	201359684	200145698	الديون التقنية

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي

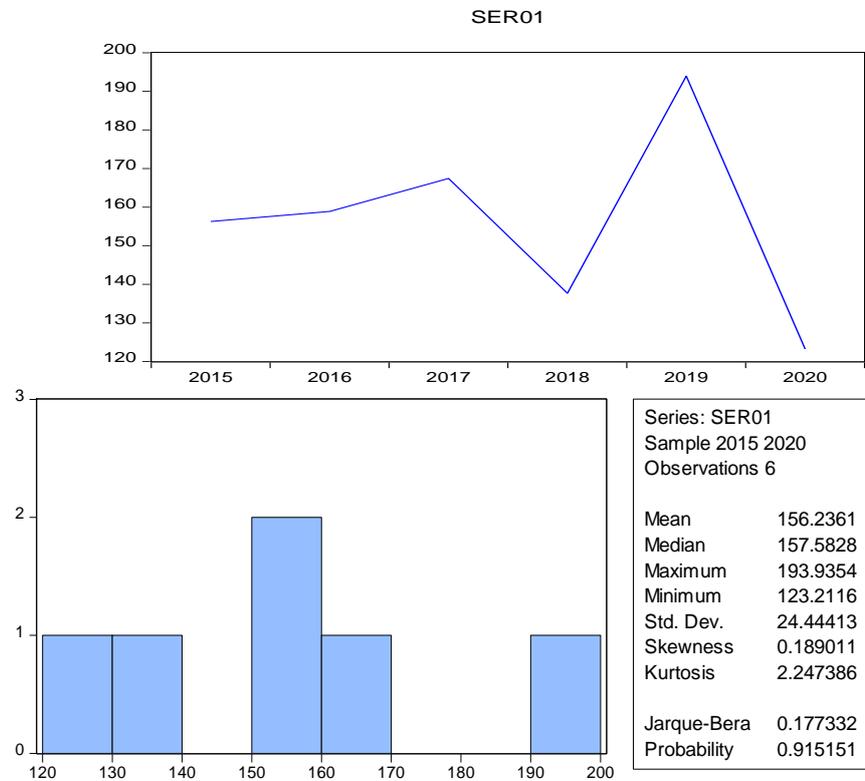
2. فحص متغيرات الدراسة:

1.2. دراسة اتجاه السلاسل الزمنية:

1.1.2. اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية:

من أجل تأكيد الدراسة وصلاحياتها سيتم فحص المتغيرات المستخدمة بهدف معرفة مدى استقرارية السلاسل الزمنية وهذا من خلال اختبار الطبيعة لجاك بيركا كما هو موضح في الأشكال التالية:

الشكل رقم: 01: تمثيل بياني يوضح التوزيع الطبيعي لحجم الأخطار التأمينة

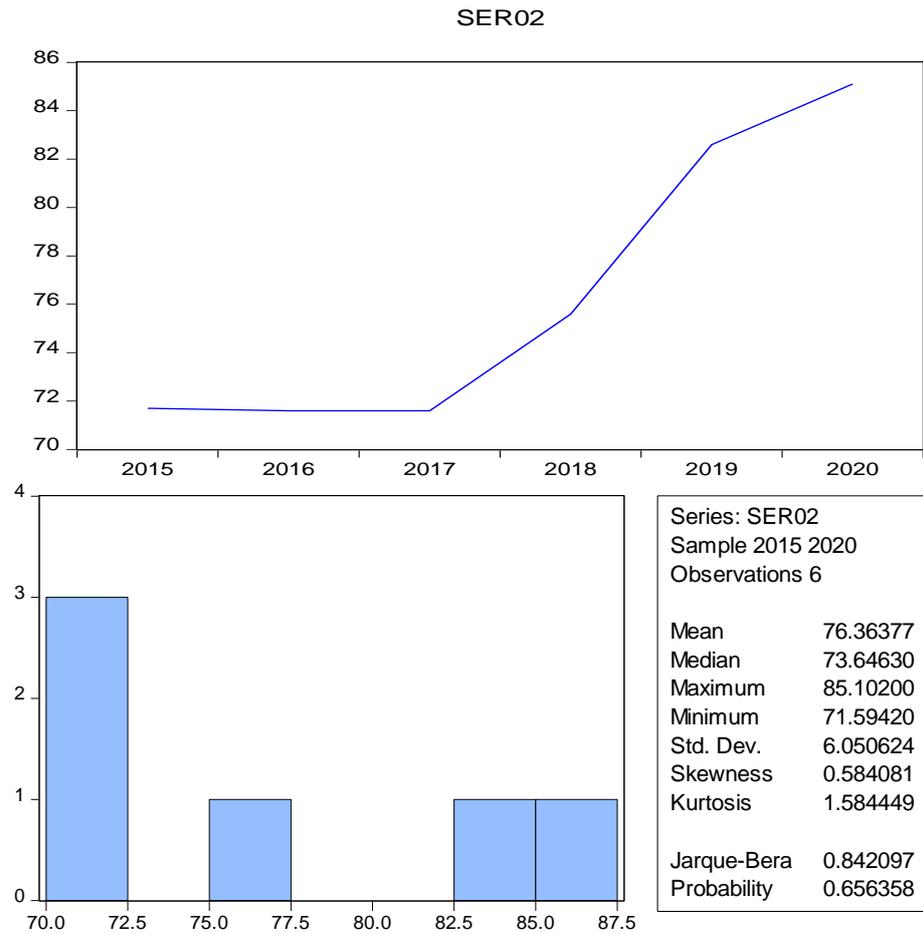


المصدر: مخرجات Eviews9

من خلال النتائج المستخرجة من برنامج Eviews9 تبين أن السلسلة تتبع التوزيع الطبيعي لأن $\text{prob}=0.91 > 0.05$ ، ومنه فإن المتغير يتبع التوزيع الطبيعي.

كما يوضح الشكل تغيرات طفيفة في حجم الأخطار التأمينة إلى غاية سنة 2018 ليعرف إرتفاعا قياسيا في سنة 2019 ليبلغ أعلى قيمة له ليعود في الإنخفاض سنة 2020.

الشكل رقم: 02: رسم يوضح التوزيع الطبيعي لنسبة السيولة

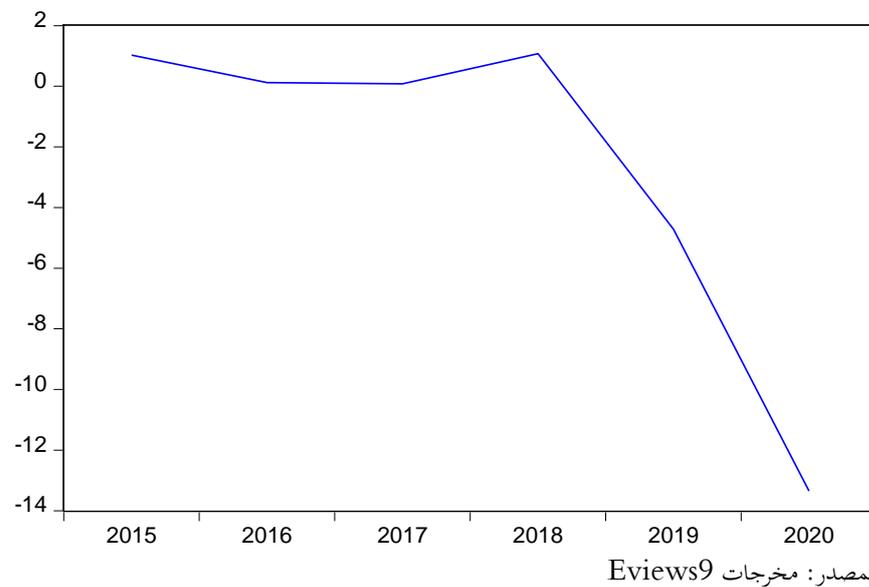
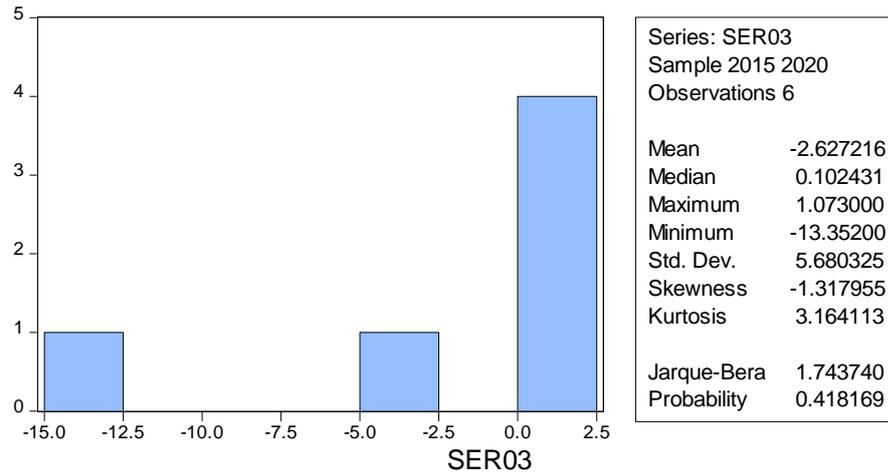


المصدر: مخرجات Eviews9

من خلال النتائج المستخرجة من برنامج Eviews9 تبين أن السلسلة تتبع التوزيع الطبيعي لأن $\text{prob}=0.65 > 0.05$ ، ومنه فإن المتغير يتبع التوزيع الطبيعي.

كما يوضح الشكل استقرار النسبة في الفترة ما بين 2015 إلى 2017 لتعرف إرتفاعا مستمرا إلى غاية 2020.

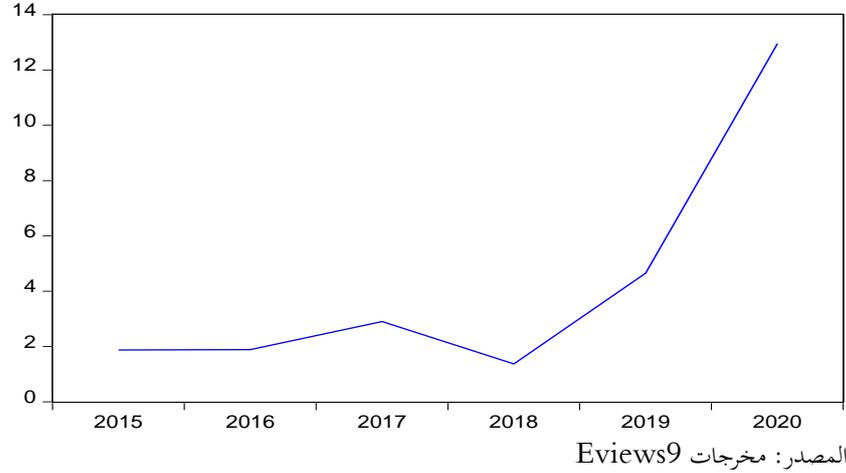
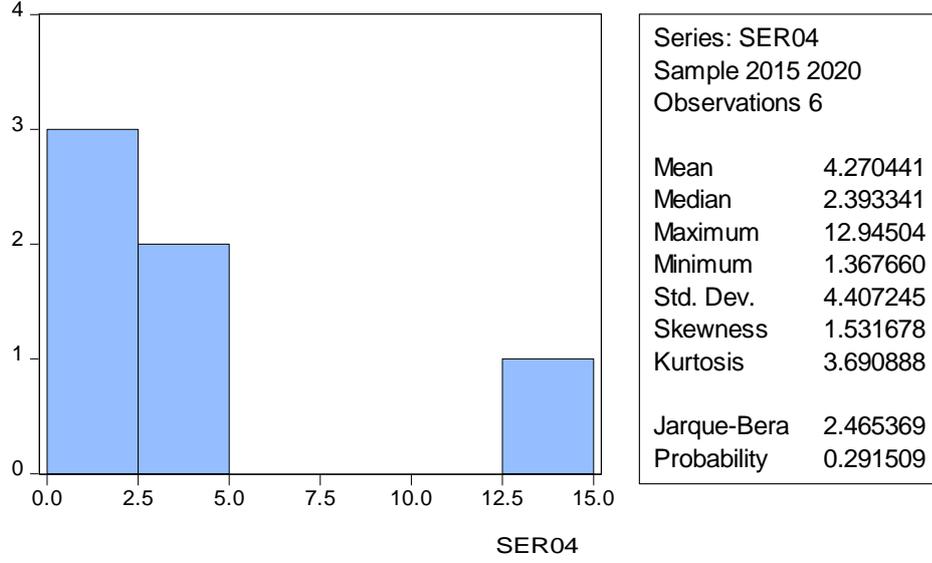
الشكل رقم: 03: رسم يوضح التوزيع الطبيعي لنسبة التغيرات في الإكتتاب



من خلال النتائج المستخرجة من برنامج Eviews9 تبين أن السلسلة لا تتبع التوزيع الطبيعي لأن $\text{prob}=0.41 > 0.05$ ، ومنه فإن المتغير لا يتبع التوزيع الطبيعي.

كما يوضح الشكل استقرار في هذه النسبة إلا أنها تعرف إنخفاضا ابتداء من سنة 2018.

الشكل رقم: 04: رسم يوضح التوزيع الطبيعي لمؤشر الملاءة المالية



من خلال النتائج المستخرجة من برنامج Eviews9 تبين أن السلسلة تتبع التوزيع الطبيعي لأن $\text{prob}=0.29 > 0.05$ ، ومنه فإن المتغير يتبع التوزيع الطبيعي.

كما يتضح أيضا من خلال الشكل أن هناك تغيرات طفيفة في هامش الملاءة المالية إلى أن تعرف ارتفاعا إبتداء من 2018.

3. نتائج الدراسة التطبيقية:

سيتم عرض نتائج الدراسة التي تم التوصل إليها على النحو التالي:

1.3. نموذج الإنحدار التجميعي:

يتميز هذا النموذج بالبساطة حيث أنه لا يأخذ بعين الاعتبار الزمن ولا اختلاف المؤسسات، أي أنه يقوم بالتقدير على أساس وجود شركة واحدة فقط، ويكتب النموذج بالشكل التالي:

$$\gamma_{it} = \beta_0 + \sum \beta_j X_j(it) + \varepsilon_{it}$$

حيث أن: $i=1,2,3,\dots,T$

جدول رقم: 03: جدول يوضح نتائج نموذج الإنحدار التجميعي

Dependent Variable: SER04				
Method: Least Squares				
Date: 05/20/21 Time: 21:39				
Sample: 2015 2020				
Included observations : 6				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	15.52249	6.749852	2.299679	0.1482
SER01	-0.012869	0.011951	-1.076757	0.3942
SER02	0.151641	0.098418	1.540776	0.2633
SER03	-0.089004	0.110869	-8.027912	0.0152
R-squared	0.993512	Mean dependent var		4.270441
Adjusted R-squared	0.983781	S.D. dependent var		4.407245
S.E. of regression	0.561286	Akaike info criterion		1.917547
Sum squared resid	0.630083	Schwarz criterion		1.778720
Log likelihood	-1.752641	Hannan-Quinn criter.		1.361811
F-statistic	102.0913	Durbin-Watson stat		2.132495
Prob(F-statistic)	0.009716			

المصدر: مخرجات برنامج Eviews9

من خلال الجدول السابق يمكن إستخراج كتابة النموذج على الشكل التالي:

$$Y = 15.52249 - 0.012869 X_1 + 0.15641 X_2 - 0.890048 X_3$$

2.3. إختبار جودة التوفيق:

يقوم هذا الاختبار بدراسة العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة مع الأخذ بعين الاعتبار معامل التحديد المصحح الذي يساهم في معرفة مدى قبول النموذج الكلي.

من خلال النتائج الموضحة في الجدول أعلاه (جدول 03) يمكن الوصول إلى ما يلي:

- المتغيرات المستقلة تفسر 99.35% من التغيرات الكلية للمتغير التابع.
- يبلغ معامل التحديد 99.35% ومعامل التحديد المصحح 98.37%.

3.3. إختبار المعنوية الإحصائية للمعاملات المقدرة:

من أجل إختبار المعنوية الإحصائية للمعاملات المقدرة سيتم وضع الفرضيتين الأتيتين:

$$H_0 : \beta_i = 0 / i = 1, 2, 3.$$

$$H_1 : \beta_j \neq 0 / j = 1, 2, 3.$$

من خلال الجدول السابق دائما نلاحظ أن: $\text{prob} = 0.3942 > 0.05$ ، ومنه قبول الفرضية H_0 ورفض H_1 ، مما يعني أن β_1 لا يختلف معنويا عن الصفر، إذن لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير الأول (الأخطار التأمينية) $SER01$ والمتغير التابع $SER04$ (هامش الملاءة).

بالإضافة إلى ذلك، تم تسجيل $\text{prob} = 0.2633 > 0.05$ ، فيما يخص المتغير الثاني (خطر السيولة) $SER02$ ومنه قبول الفرضية H_0 ورفض H_1 ، مما يعني أن β_2 لا يختلف معنويا عن الصفر، إذا لا يوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير الثاني والمتغير التابع $SER04$ (هامش الملاءة).

أما بالنسبة للمتغير الأخير ألا وهو التغير في الإكتتاب، فكانت النتائج كما يلي:

$\text{prob} = 0.0152 < 0.05$ ، ومنه قبول H_1 ورفض الفرضية H_0 ، β_3 يختلف معنويا عن الصفر، وبالتالي وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين المتغير الثالث $SER03$ والمتغير التابع $SER04$ (هامش الملاءة).

4.3. إختبار المعنوية الكلية للنموذج:

يتم إختبار المعنوية الكلية للنموذج من خلال إحصائية F-stat التي يتم مقارنتها بقيمة فيشر المجدولة $F = (K, n - K - 1, \alpha)$.

من خلال المعلومات المستخرجة من الجدول 01 نلاحظ أن $F_c = 102.0913$ أكبر تماما من القيمة الإحصائية المجدولة لفischer المقدرة ب $\text{prob} = 0.00916$ ، $F(4, 1, 0.05)$ ، والذي هو أقل تماما من 0.05، وبالتالي رفض الفرضية وقبول، ومنه فإن المعالم المقدرة للنموذج لها معنوية إحصائية كلية للنموذج المقترح.

5.3. إختبار الارتباط الذاتي للأخطاء:

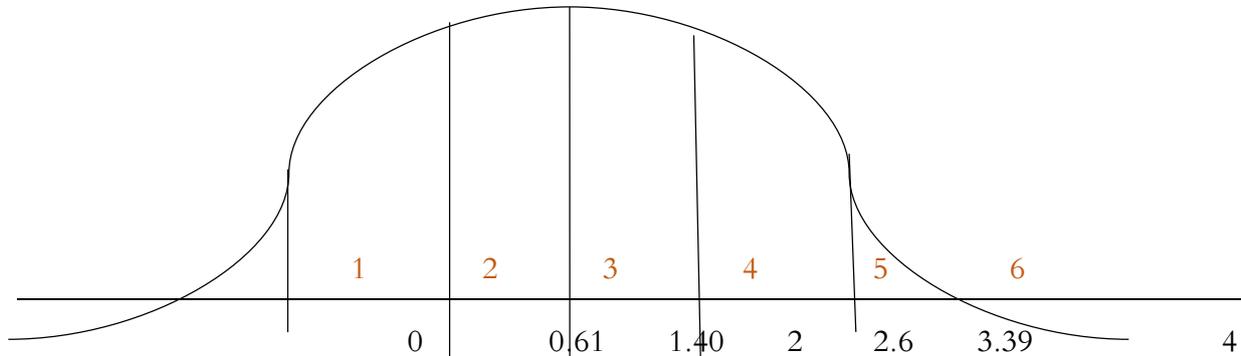
يعتبر الارتباط الخطي الذاتي للأخطاء مشكلة تعرقل القياسيين في تقديرهم للنماذج لأنه يؤدي إلى أخطاء معيارية، ونتائج خاطئة فيما يخص الإختبارات الإحصائية، وترتبط هذه المشكلة في حال كان حد الخطأ لفترة زمنية معينة مرتبطا مع الخطأ في فترة زمنية سابقة.

ويتم إختبار الارتباط الذاتي للأخطاء بإستعمال إختبار Durbin-Watson Statson، فيما يلي يتم صياغة الفرضيات التي يتم إختبارها بواسطة هذا الإختبار:

$$H_0 : \beta = 0 : \text{لا يوجد إرتباط ذاتي.}$$

H1 : $\beta \neq 0$: يوجد إرتباط ذاتي .

لدينا: $n=6, K=4$ ، ومن خلال قراءة جدول Durbin-Watson نجد $dL=0.61$ و $du=1.40$ عند 0.05 ومنه يمكن إستنتاج ما يلي:



الجدول: رقم 04: جدول مناطق القبول والرفض لإختبار DW

المنطقة 6	المنطقة 5	المنطقة 4	المنطقة 3	المنطقة 2	المنطقة 1
رفض الفرضية H_0 مع وجود إرتباط ذاتي سالب	منطقة عدم التأكد	قبول الفرضية H_0 أي عدم وجود إرتباط ذاتي.	قبول الفرضية H_0 أي عدم وجود إرتباط ذاتي	منطقة عدم التأكد	رفض الفرضية H_0 مع وجود إرتباط ذاتي موجب

المصدر: إعداد الباحث إنطلاقا من جدول DW

من خلال الجدول رقم 04 نلاحظ أن قيمة $DW=2.12495$ والتي تقع في المنطقة 4 وهي منطقة تبين عدم وجود ارتباط ذاتي للأخطار بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة، أي قبول الفرضية H_0 .

3. تحليل وتفسير النتائج

يمكن تحليل وتفسير النتائج المتحصل عليها سابقا كما يلي:

إن قيمة معامل التحديد المعدل تفوق 98%، أي أن المتغيرات المستقلة محل الدراسة تفسر المتغير التابع بنسبة 98% وهذا يدل على القوة التفسيرية للنموذج المقدر.

كشفت الدراسة عن العلاقة العكسية بين حجم الأخطار التأمينية وهامش الملاءة المالية، حيث أنه كلما زادت الأخطار ب1% ينخفض هامش الملاءة المالية ب1.28%.

إن زيادة حجم الأخطار التأمينية يضعف من قدرة الشركة المالية مما يجعلها في حالة عجز أمام نمو مطالبات الزبائن.

تعتبر نسبة حجم الأخطار لهذه الشركة مقبولة مقارنة بالنسبة المعيارية حيث أنها لا تفوق 200%.

كما هو موضح في الشكل 05 أدناه، حيث أن أي زيادة عن هذا الحد يدل على عدم كفاية الفائض والذي يستخدم عامة في استيعاب الخسائر غير العادية وهذا دون تعرض رأس المال للخطر حيث أن كل زيادة في الأقساط المكتتبة يجب أن يتبعه زيادة في الفائض، لذلك كلما كان الفائض كبير مقارنة بالأقساط المكتتبة ذل ذلك على الصحة المالية للشركة.

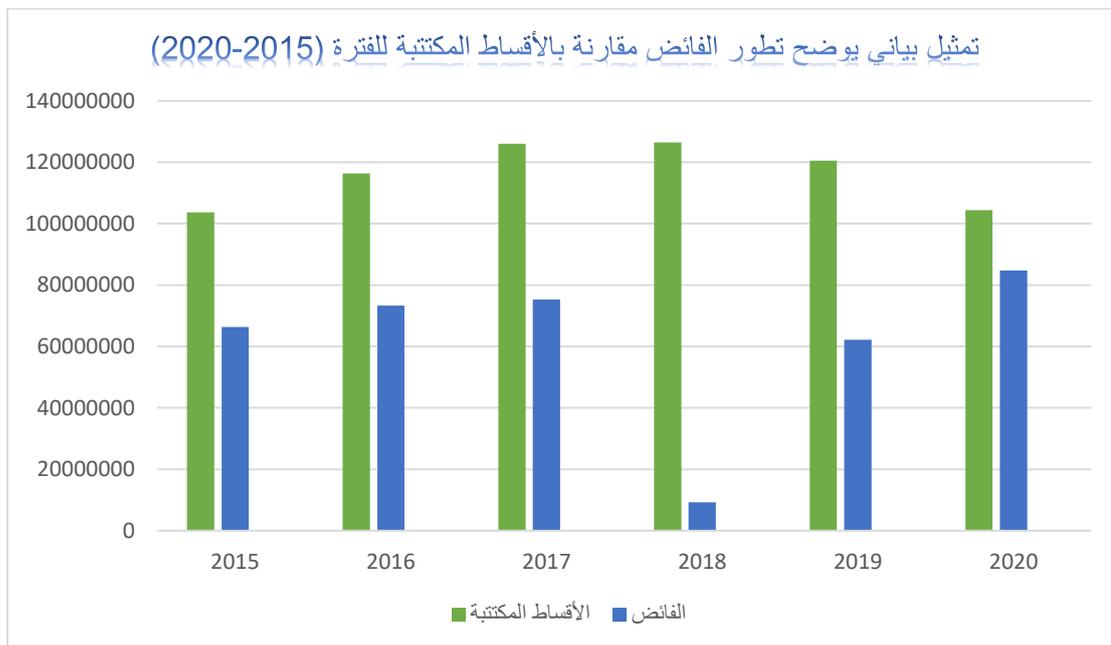
فمن خلال الدراسة تم تسجيل نسب منخفضة جدا وهذا دليل على أن الشركة لم تصل إلى مرحلة الخطر إلا أنها لا تعمل بكامل طاقتها الإكتتابية ونقص الوحدات المؤمنة.

الشكل رقم: 05: تمثيل بياني يوضح تغيرات الأخطار التأمينية



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي.

الشكل رقم: 06: تمثيل بياني يوضح تطور الفائض مقارنة بالأقساط المكتتبة



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي

فيما يخص نسبة السيولة، كشفت الدراسة عن وجود علاقة طردية بين نسبة السيولة وهامش الملاءة المالية، حيث كلما زادت نسبة السيولة زاد هامش الملاءة ب 15.16%، تعتبر هذه النسبة معيار لقياس قدرة الشركة على تغطية المخاطر بالسيولة المتاحة لديها والتي كشفت الدراسة أن هذه النسبة لا تتجاوز 105% وهي النسبة المعيارية كما يوضحه الشكل الأتي:

الشكل رقم: 06: تمثيل بياني يوضح تغيرات أخطار السيولة



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي

من خلال التمثيل البياني يمكن أن نستنتج أن الشركة تمتلك سيولة كافية لتغطية مطالبات المكتتبين، كما أن للشركة القدرة على إدارة أموالها بطريقة صحيحة، مما يدل على عدم وجود خطر السيولة بالنسبة لهذه الشركة، مما يجعلها لا تلجأ إلى الاستدانة أو التنازل عن أصولها، ومنه فإن الشركة قادرة على مواجهة التزاماتها اتجاه زبائنها، وهذا ما يؤكد خطأ الفرضية الثانية.

كشفت الدراسة عن وجود علاقة عكسية بين التغيرات في قيمة الأقساط المكتتبه وهامش الملاءة المالية حيث أن زيادة التغير في الإكتتاب ب 1% يقابله إنخفاض هامش الملاءة المالية بنسب 8.9%.

من خلال الدراسة التي تم إجراؤها تبين إرتفاع الأقساط المكتتبه إلى غاية 2018، وإرتفاع النتيجة الصافية ثم إنخفاضها في نفس السنوات. وبما أن هذه النسبة تقع في المجال المقبول، كما يوضحه الشكل أدناه خلال تلك الفترة وهذا يدل على أن الشركة غير معرضة لمشاكل مالية وإدارية، في حالة نقصان في النسبة أي هبوطها تحت -33% فهذا يشير إلى إنكماش للنشاط التأميني تؤدي بالشركة إلى مشاكل مالية، أما في حالة العكس وإرتفاع النسبة عن 33%، فهذا يشير إلى أن الشركة لها الرغبة في الحصول على السيولة مما يهدد ملاءتها المالية، في كلا الحالتين. كما أشارت هذه النسبة إلى نمو هذه النسبة بطريقة محدودة بعضها بالسالب وهذا يدل على بطيء نمو نشاط الصندوق هذا راجع لعدة أسباب أهمها نقص الثقافة التأمينية للناس.

الشكل رقم: 07: تمثيل بياني يوضح التغير في الإكتتاب



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف الصندوق الجهوي للتعاون الفلاحي

من خلال التمثيل البياني يتضح أن هامش الملاءة المالية يعتمد على الأقساط التأمينية حيث أن زيادة الأقساط المكتتبة يرفع من نسبة هامش الملاءة المالية لشركات التأمين باعتبارها أهم مورد تعتمد عليه الشركة وانخفاض هامش الملاءة الذي يصاحبه خطر الاكتتاب، مما يفسر العلاقة العكسية بين التغير في الاكتتاب وهامش الملاءة المالية، هذا ما يؤكد صحة الفرضية الثالثة المطروحة.

خاتمة:

تناولت هذه الدراسة موضوع الملاءة المالية، حيث هدفت إلى تسليط الضوء على المخاطر التي تتعرض لها شركات التأمين وتأثيرها على الملاءة المالية لشركات التأمين حيث تمت الدراسة على الصندوق الوطني للتعاون الفلاحي كدراسة حالة للفترة (2015-2020) من خلال مجموعة من النسب التي تعبر عن الملاءة المالية.

من خلال الدراسة تم دراسة اتجاه السلاسل الزمنية لكل متغيرات الدراسة وكذا تطورها في الفترة ما بين 2015 إلى 2020؛ وتم تفسير العلاقة بين مختلف النسب المدروسة من خلال نموذج الانحدار التجميعي بنسبة 99% كنتيجة جيدة ومقبولة وكانت المعادلة المستخرجة كما يلي:

$$Y = 15.52249 - 0.012869 X_1 + 0.15641 X_2 - 0.890048 X_3$$

حيث بينت الدراسة وجود العلاقة العكسية للمتغير الأول والثالث وهو حجم الأخطار التأمينية وكذا التغير في الاكتتاب مع المتغير التابع، مما يفسر تأثيرها السلبي على هامش الملاءة المالية للشركة ولكن بنسبة ضعيفة، وعلاقة إيجابية للمتغير الثاني ألا وهو نسبة السيولة مع المتغير التابع.

بالإضافة إلى أن النسب السابقة مقبولة بحيث أنها لا تتجاوز النسبة المعيارية مما يفسر عدم تعرض الشركة محل الدراسة إلى الأخطار المدروسة.

كما يمكن طرح مجموعة من الاقتراحات والتوصيات كما يلي:

- حسن اختيار الاكتتاب داخل الشركة من خلال اختيار الاكتتابات التي تكون مربحة وتجنب الاكتتاب في التأمينات الغير مربحة والتي تكون تعويضاتها مرتفعة وذلك من أجل الحفاظ على الملاءة المالية للشركة.
- التسويق الجيد للخدمات التأمينية للشركة من خلال زيادة الأقساط المكتتبة من أجل جذب الزبائن وتحقيق الأرباح.
- انتهاج سياسة تحليلية جيدة للأخطار التي يمكن التعرض لها عند الاكتتاب من أجل تعزيز الملاءة المالية للشركة.

¹ محمد فضل المولى عبد الوهاب حماد، دور التأمين الزراعي في الحد من مخاطر التمويل بصيغة السلم " دراسة ميدانية على شيكان للتأمين وإعادة التأمين"، المجلد 17، العدد 59، العراق، 2022، ص: 152.

² علاء عبد الكريم البلداوي وهدى إبراهيم نادر، قياس الملاءة المالية لشركات التأمين والعوامل المؤثرة فيها باستخدام النسب المالية – دراسة حالة في شركة التأمين الوطنية، مجلة كلية المأمون، العدد 22، العراق، 2013، ص: 56.

³ Shuntich louis, **the life insurance handbook**, market place books, USA, 2003, p: 15.

⁴ عيد أحمد أبو بكر ووليد إسماعيل السيفور، إدارة الخطر والتأمين، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2020، ص: 92.

⁵ فلاح حسن عداي الحسيني، تحليل المخاطر التأمينية وأثرها في تعزيز الانتماء لشركات التأمين – دراسة تطبيقية في دول مجلس التعاون الخليجي للسنوات 2018-2021، مجلة العلوم المالية والمحاسبية، العدد الخاص بمؤتمر اصلاح قطاع التأمين في العراق لعام 2021، ص: 15.

⁶ عبد الله محمد عبد الله، سياسة الاكتتاب وأثرها على شركات التأمين، مجلة كلية التجارة العلمية، المجلد 01، العدد 01، جامعة النيلين، السودان، 2015، ص: 278.

⁷ هدى إبراهيم نادر، أداء الجودة الشاملة في شركات التأمين، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 07، العدد 18، بغداد، العراق، 2012، ص: 282.

⁸ علاء عبد الكريم البلداوي وهدى إبراهيم نادر، مرجع سبق ذكره، ص: 57.

⁹ نفس المرجع أعلاه.

¹⁰ عيد الكريم أحمد قندوز وخالد عبد العزيز السهلاوي، هامش الملاءة المالية في شركات التأمين وشركات إعادة التأمين السعودية، مجلة العلوم الاقتصادية، المجلد 10، العدد 38، العراق، 2015، ص: 36.

¹¹ محمد حسن عبد الأمير، الأقساط والتعويضات وأثرها على الملاءة المالية لشركات التأمين – بحث تطبيقي في شركة التأمين العراقية العامة، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 15، العدد 53، العراق، 2020، ص: 213.

¹² زينب شلال عكار ووفاء علي سلطان، قياس الملاءة المالية في مؤسسات التأمين – دراسة تحليلية في مجموعة الخليج للتأمين الكويتية للفترة (2011-2016)، مجلة الاقتصادي الخليجي، العدد 44، العراق، 2020، ص: 145.

- ¹³ سيروان سيبي علي وسعد سلمان المعيني، تأثير الملاءة المالية في استثمارات شركات التأمين - بحث تطبيقي في شركة التأمين الوطنية، مجلة دراسات محاسبية ومالية، المجلد 16، العدد 57، العراق، 2021، ص: 92.
- ¹⁴ سعاد بوشلوش، إستراتيجية إدارة الأصول والخصوم للحد من مخاطر السيولة في شركات التأمين، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، العدد 19، الجزائر، ص ص 31-32.
- ¹⁵ حساني حسين ونور الحميدي، إستخدام معدل الاحتفاظ ونسبة الطاقة الاستيعابية المستغلة في تحليل أخطار المحفظة التأمين، ورقة بحثية مقدمة ضمن الملتقى الدولي السابع حول الصناعة التأمينية، الواقع العملي وأفاق التطوير-تجارب الدول-، 03-04 ديسمبر 2012، جامعة حسبية بن بو علي بالشفل، ص: 05.
- ¹⁶ حساني حسين ونور الحميدي، مرجع سبق ذكره، ص: 05.